PROVISIONAL
A/34/PV.107
8 January 1980
ARABIC

الأمم المتحدة

الجمعيّة العامة

الدورة الرابعة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة السابعة بعد المائة

المعقودة بالمقر في نيويورك
يوم الثلاثاء ، ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ ، الساعة ١٠/٣٠

الرئيس : السيد سليم (جمهورية تنزانيا المتحدة)

ثم : السيد نايق (باكستان)
(نائب الرئيس)

- مشروع اتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة : [٧٠]
  (أ) تقرير اللجنة الثالثة
  (ب) تعديل
  (ج) تقرير اللجنة الخامسة

../..

يتضمّن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي ارسالها موقّعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بادارة شؤون المؤتمرات : Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room A-3550, Alcoa Building, 866 United Nations Plaza، مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر .

Digitized by UNOG Library

ـ المسائل المتصلة بالاعلام : [٥٣]

(أ) تقرير اللجنة السياسية الخاصة

(ب) تقرير اللجنة الخامسة

ـ مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية : [٥٦]

(أ) تقرير اللجنة الثانية

(ب) تقرير اللجنة الخامسة

(ج) اقرار تعيين الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية : مذكـــــرة من الأمين العام

ـ برنامج الأمم المتحدة للبيئة : تقرير اللجنة الثانية [٦٠]

ـ التعجيل بنقل الموارد الحقيقية الى البلدان النامية : تقرير اللجنة الثانية [٦٩]

ـ مؤتمر الأمم المتحدة المعني بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة : [٧١]

(أ) تقرير اللجنة الثانية

(ب) تقرير اللجنة الخامسة

ـ التنمية والتعاون الاقتصادى الدولي : [٥٥]

(أ) تقرير اللجنة الثانية

(ب) تقرير اللجنة الخامسة

ـ مؤتمر الأمم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية : [٧٠]

(أ) تقرير اللجنة الثانية

(ب) تقرير اللجنة الخامسة

ـ تقرير المجلس الاقتصادى والاجتماعي : [١٢]

(أ) تقرير اللجنة الثانية

(ب) تقرير اللجنة الخامسة

ـ انتخاب لملء الشواغر في الهيئات الفرعية [١٦ (ب)]

(ب) انتخاب تسعة عشر عضوا لمجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة

Digitized by UNOG Library

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٤٥

نظر البند ٧٥ من جدول الأعمال

مشروع اتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة

(أ) تقرير اللجنة الثالثة (A/34/830)

(ب) تعديل (A/34/L.61)

(ج) تقرير اللجنة الخامسة (A/34/843)

قدم السيد كوميساروف (جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية) مقرر اللجنة الثالثة تقرير اللجنة (A/34/830) ، ثم تحدث كما يلي :

السيد كوميساروف (جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية) (الكلمة بالروسية) : يشرفني أن أقدم تقرير اللجنة الثالثة عن البند ٧٥ من جدول الأعمال " مشروع اتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة " .

وتوصي اللجنة الثالثة في الفقرة ١٨ من تقريرها الوارد في الوثيقة A/34/830 ، الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار بما في ذلك أحكام اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة — لقد جاء نص اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ثمرة سنوات طويلة من العمل في اطار الأمم المتحدة . ونتيجة لعمل اللجنة الثالثة لأكثر من ثلاث دورات للجمعية العامة للأمم المتحدة .

لقد اعتمدت اللجنة الثالثة مشروع القرار والنص الملحق عن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة بتصويت مسجل .

وأود أن استرعي الانتباه الى الحاجة الى تصويت خطأ فني في نص الاتفاقية . في الفقرة ٣ من المادة ١٥ من النص الانكليزي في الصفحة ٨ من ملحق التقرير فان كلمة "عقد " يجب أن تكون في صيغة الجمع . وأود أيضا أن استرعي الانتباه الى حقيقة أن نص الاتفاقية بمختلف اللغات تشوبه أخطاء أخرى ذات طابع فني ينبغي تصويبها قبل الطبع النهائي لنص الاتفاقية .

واذ أقدم التقرير الأخير للجنة الثالثة فانني أود ان اغتنم هذه الفرصة لكي أعبر عن عميق امتناني وامتنان البلدان الاشتراكية لشرق أوروبا ، لأعضاء اللجنة الثالثة بمناسبة انتخابي مقررا لهذه

Digitized by UNOG Library

(السيد كوميساروف ، جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية)

اللجنة . انني اعتبر هذا الانتخاب بمثابة لفتة تكريم واعتراف باسهام جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية في أنشطة الأمم المتحدة . وفي نفس الوقت ، أود أن أشكر جميع الوفود الممثلة في اللجنة الثالثة وجميع الرسميين في اللجنة وكذلك أعضاء الأمانة العاملين فيها وأعضاء الأمانة الآخرين في الأمم المتحدة للروح العالية والتفهم والتعاون في اعداد تقرير اللجنة الثالثة .

إعمالا للمادة ٦٦ من النظام الداخلي ، فقد تقرر عدم مناقشة تقرير اللجنة الثالثة .

Digitized by UNOG Library

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : ان مواقف الوفود بالنسبة للتوصيات الواردة في تقرير اللجنة الثالثة المقدم الى الجمعية ، واردة في محاضر اللجنة .

وأود أن أذكّر الأعضاء بالمقرر الذى اتخذته الجمعية العامة في جلستها الرابعة بتاريخ ٢١ أيلول / سبتمبر ١٩٧٩ من أنه :

"عند ما يبحث مشروع القرار نفسه في لجنة رئيسية وفي الجلسة العامة فان أى وفد ، بقدر الامكان ، ينبغي أن يعلل تصويته مرة واحدة سواء في اللجنة أو في الجلسة العامة الا اذا كان تصويت الوفد في الجلسة العامة يختلف عن تصويته في اللجنة ".

(A/34/PV.4 و Page 151) .

وفيما يتعلق بمشروع القرار الذى أوصت به اللجنة الثالثة ، فان تعديلا قد قدم في الوثيقة A/34/L.61 من قبل استراليا ، بلغاريا ، كندا ، كوبا ، فنلندا ، الهند ، هولندا ، النرويج والفلبين .

والآن أعطي الكلمة للاعضاء الذين يودون تعليل تصويتهم قبل التصويت .

السيد اديس (المملكة المتحدة) (الكلمة بالانكليزية) : للأسباب التي لن أخوض في تفاصيلها ، فان وفد بلادى لم يتمكن من تعليل تصويته في اللجنة الثالثة ، وسوف نفعل ذلك الآن .

كما أوضحنا ، فان وفدنا ، مع وفد فرنسا قد اقترحا ديباجة بديلة لمشروع الاتفاقية الخاصة بالقضاء على التمييز ضد المرأة في اللجنة الثالثة . ان وفد بلادى لديه تحفظات حقيقية بالنسبة لديباجة الاتفاقية ، وان تحفظاتنا تذهب الى ماهو أبعد من الديباجة .

وبينما لا يرى أى وفد ، ومن المؤكد وفد بلادى أيضا ، أنه ليس هناك أى تباطؤ في اعداد مشروع اتفاقية هامة مثل هذه الاتفاقية ، فان وفد بلادى مازال يشعر بالقلق بسبب الاسلوب المتسرع الذى اتبعه فريق العمل باللجنة الثالثة بالنسبة لجوانب عديدة من الاتفاقية ، في اجتماعاته القليلة الأخيرة . وبالنسبة للعديد من الأمور ، كما يدرك المشاركون في فريق العمل ، فان كثيرا منها كان ينبغي مناقشته وتنقيحه بصورة أكثر .

Digitized by UNOG Library

وبالاضافة الى ما أوضحناه بالنسبة للديباجة ، أود أن أعطي بعض الأمثلة حول تحفظاتنا بشأن الجزء الجوهري للاتفاقية . فخلال مناقشة المادة التاسعة ، فان وفد بلادي قد أشار الى أنه وفاء بالتزاماته بموجب عهد الأمم المتحدة بشأن جنسية المرأة المتزوجة ، فان الحكومة البريطانية تعامل المرأة معاملة أفضل من معاملتها للرجل فيما يتعلق باكتساب الجنسية . ان الحكومة البريطانية تود أن تواصل ذلك وبالتالي فان وفدنا قد طلب من فريق العمل ايضاحات عن الامتيازات التي تتمتع بها المرأة بما يتفق مع المادة التاسعة . وللأسف وبسبب العجلة في أعمال فريق العمل ، فان وفدنا لم يحصل على أي رد على هذا الموضوع الهام وما زال سؤالنا قائما .

وبالاضافة الى ذلك فاننا لا نستطيع أن نقبل المادتين ١٥ و ١٦ في صورتهما الراهنة ، حيث أن النظام البريطاني لمراقبة الهجرة ، الذي تعتبره الحكومة البريطانية عادلا ومعقولا ، ينبغي ألا يكون هناك خلاف بينه وبين هاتين المادتين في صيغتهما الحالية . اننا حتى الآن لا نشعر بالارتياح بالنسبة لصياغة عدد من المواد الواردة في مشروع الاتفاقية . وعلى سبيل المثال المادة ٢٣ الخاصة بالتسوية القضائية للمنازعات . واننا نشعر بالقلق بالنسبة لتطبيق الاتفاقية على القوات المسلحة .

ان وفدنا يود ان يشير الى أن فريق العمل في اسلوب عمله في الدورة الحالية لم يتمكن من أن ينتج نصا ملائما . وأود أن أضيف أننا نشعر بالقلق للطريقة التي اتخذت بها اللجنة الثالثة مقرراتها بشأن هذا الصك القانوني .

ان هذا الوضع لا يمكن الا ان يضاعف من التحفظات التي تبديها الدول . اننا نعرب عن أسفنا لأنه سيكون من الصعوبة بمكان بالنسبة لبعض الدول أن تكون أطرافا في الاتفاقية - في أقرب وقت ممكن - بما في ذلك الدول التي كانت من حيث الممارسة أطرافا في الاتفاقيات الخاصة بحقوق الانسان .

الآنسة زورابيشفيلي (فرنسا) (الكلمة بالفرنسية) : ان وفد بلادي قد شارك بايجابية في وضع مشروع الاتفاقية ، ولا يسعنا الا ان نعرب عن سعادتنا لاعتمادها في هذه الدورة ومع ذلك فقد طلبنا اجراء تصويت منفصل بشأن الفقرتين العاشرة والحادية عشرة من الديباجة . وأود أن أعلل امتناعنا عن التصويت بشأنهما . ان وفد بلادي يعتقد أن صياغة هاتين الفقرتين غير

Digitized by UNOG Library

مناسبة وغير مقبولة في وثيقة دولية من هذا النوع . ولذلك نود أن نؤكد تحفظاتنا الصريحة بالنسبة لما ورد في هاتين الفقرتين . وبالاضافة الى ذلك فان وفدنا يود أن يؤكد من جديد معارضة حكومة فرنسا ، من حيث المبدأ ، للتعريف المقيد الوارد في الفقرة الحادية عشرة بشأن حق الشعوب في تقرير المصير . وفي أى من الأحوال فان هذا الحق لا يمكن ان يكون محددا بصورة تتعارض تعارضا صارخا مع المبادئ الواردة في ميثاق الامم المتحدة بالنسبة للشعوب تحت السيطرة الاستعمارية أو الاحتلال الاجنبي . ان وفد بلادى لذلك ، يعتزم ان يؤكد من جديد وبصورة رسمية من فوق هذا المنبر التزامه واحترامه للمبدأ الوارد في الفقرة الثانية من المادة الأولى من الميثاق بشأن حق جميع الشعوب في تقرير مصيرها ، دون تقييد أو تحديد .

وأخيرا فان وفدنا يود أن يذكر ان تصويته لصالح مشروع الاتفاقية واعتمادها لا يمس التحفظات التي قد تضطر الحكومة الفرنسية الى اتخاذها بشأن المواد الجوهرية لمشروع الاتفاقية .

السيدة لورانغر (كندا) (الكلمة بالفرنسية) : في تقدير وفد بلادى ، فان اعتماد الجمعية العامة لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ، يعتبر من الامور البارزة في هذه الدورة للجمعية العامة .

ان مشروع الاتفاقية ، الذى جاء ثمرة جهود دامت سنوات من قبل العديد من الاشخاص الذين يمثلون مختلف الثقافات والحضارات ، يشكل مرحلة هامة في عملية الاعتراف بالمساواة الكاملة في الحقوق والمسؤوليات بين المرأة والرجل . وسوف يساعد ذلك في أن يوضح لحكوماتنا الأهداف التي يجب بلوغها ليس فقط بالنسبة لبقية عقد المرأة ولكن أيضا لسنوات عديدة قادمة .

ان وفدنا يشعر ببعض الصعوبات حيال بعض الاحكام الواردة في مشروع الاتفاقية . فمثلا فان الديباجة تحوى العديد من الاشارات السياسية ، التي ليس لها موضع في اتفاقية من هذا النوع . ان هذا سيكون له انعكاسات خطيرة خلال عشر سنوات أو عشرين سنة . كذلك فان الوثيقة محل النظر ، ليست حاسمة بصورة كافية على المستوى القانوني ، وهناك العديد من الاحكام يمكن أن تكون موضع تفسيرات مختلفة . وربما كان هذا هو المصير الحتمي لنص كان محل صيغ توفيقية عديدة .

Digitized by UNOG Library

ورغم ذلك ، فان الجوانب الايجابية لهذه الاتفاقية لها أهميتها أكثر من تلك الجوانـب السلبية . ان الأهداف المتوخاة تتفق والسياسة الطويلة الأجل لحكومة كندا وجميع الاقاليم الكندية ، وهي تتمثل في القضاء على التمييز ضد المرأة والمساواة بين الرجل والمرأة في جميع الميادين . ولأن عددا كبيرا من الموضوعات التي يشملها مشروع الاتفاقية يدخل تحت سلطة الاقاليم العشرة الكنديـة ، فسيكون علينا أن نتشاور مع هذه الاقاليم للاتفاق على بدء عملية التصديق .

Digitized by UNOG Library

اننا نعتزم القيام بهذه العملية بأقصى سرعة ممكنة ، لاننا نعتقد ان مشروع الاتفاقية هذا يمكن أن يكون أداة بالغة الأهمية بالنسبة للمرأة الكندية خاصة وأنها تندرج تماما في خطة العمل التي اعتمدناها على المستوى الاتحادي في اطار عقد الأمم المتحدة حول المرأة .

ولهذه الاسباب فان وفد بلادي سوف يصوت لصالح مشروع الاتفاقية .

السيدة رحمان (بنغلاديش) (الكلمة بالانكليزية) : بعد بحث متعمّق قرّر وفد بلادي ان يمتنع عن التصويت بالنسبة لمشروع الاتفاقية المتعلقة بالقضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة .

واذ نفعل ذلك ، فاننا نود ان نؤكد على الاهمية الحيوية التي نعلقها على مشروع الاتفاقية واهتمامنا البالغ لاحقاق المبادئ والاهداف الخاصة بهذه الاتفاقية . وأود في هذا الصدد ان اؤكد على حقيقة ان بنغلاديش ملتزمة دستوريا بالقضاء على التمييز بين الرجل والمرأة كجزء من الحقوق الاساسية لكل المواطنين . ان المادة ٢٨ من دستورنا تحدد :

" ان الدول لن تفرق بين المواطنين بسبب الدين او العرق او العقيدة او الجنس او مقر المولد " .

وبعد ذلك يؤكد بأنه :

" سيكون للنساء حقوق مساوية للرجال في كافة مجالات الدولة والحياة العامة " .

ان امتناعنا عن التصويت انما يعزى الى الاعتراف العملي بأن بعض الاحكام المتعلقة بمشروع الاتفاقية لا تتفق تماما مع الاحكام المتعلقة بالقانون المحلي في بنغلاديش ، والذي وضع بعد دراسة مضنية مراجعة للعرف القديم والممارسة السابقة * .

السيد رودريغو (سري لانكا) (الكلمة بالانكليزية) : فيما يتعلق بمشروع القرار الوارد في الفقرة ١٨ من الوثيقة A/34/830 ، فانه حين طرح للتصويت في اللجنة الثالثة فلقد امتنع وفد سري لانكا عن التصويت . وكنا مضطرين لذلك لأن العمل حول المشروع النهائي للقضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة ، قد تم استكماله الليلة الماضية فقط . اما المشروع المرفق بمشـــروع

---

* تولى الرئاسة السيد نايق (نائب الرئيس) (باكستان) .

Digitized by UNOG Library

القرار ، فكان ينبغي علينا ان نحيله الى السلطات المسؤولة في سرى لانكا لبحثه . وقد يكون هذا من الامور الشكلية ، الا انه ضرورى ، ومن هنا فان امتناعنا عن التصويت في اللجنة الثالثة لم يكن مرجعه بأى حال من الاحوال اننا نرفض مشروع الاتفاقية .

ويسعد وفد بلادى ان يسجل اننا اليوم في وضع يسمح لنا بالتصويت لصالح مشروع القرار دون ان يؤثر ذلك على الوضع الدستورى لسرى لانكا بالنسبة لبعض المواد المنفردة من مشروع الاتفاقية .

الآنسة نونز (فنزويلا) (الكلمة بالاسبانية) : ان وفد فنزويلا كان مضطرا لطلب الكلمة في هذا الوقت ، لأن الوقت في اللجنة الثالثة قد حال دون شرحنا لوجهة نظرنا كاملة ، خاصة وان الامر يتعلق باعتماد مشروع اتفاقية سوف تكون مفتوحة للتوقيع والتصديق عليها من قبل الدول الاعضاء .

وعند تعليل امتناعنا عن التصويت في ذلك الوقت قلنا ان ذلك لا يعود لانعكاسات جوهرية ، بل يتعلق باجراءات التصويت ولا ينصب على فحوى الاتفاقية . وقلنا اننا سوف نسعى جاهدين لتفادى هذه المسألة ، عندما تقوم الجمعية العامة باتخاذ قرار حول هذا النص ، هذا هو الموقف الذى اوضحناه في اللجنة الثالثة .

ونحن اليوم في وضع يسمح لنا بالتصويت لصالح مشروع الاتفاقية عندما تعرض للتصويت عليها .

السيدة دى ريس (كولومبيا) (الكلمة بالاسبانية) : يود وفد كولومبيا بادئ ذى بدء أن يزجي التهنئة الى فريق العمل الذى وضع مشروع الاتفاقية هذه حول القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة ، وهو المشروع الذى سيطرح للتصويت امام الجمعية . ونحن ندرك العمل الضخم الذى يمثله مشروع الاتفاقية المعروض .

ان وفد كولومبيا سوف يصوت لصالح مشروع الاتفاقية ، لاننا نشاطر الخطوط العريضة الواردة في هذا الصك الدولي لفائدة المرأة . وبالفعل فلقد سبق ان اعتمدت السلطة التشريعية في الجزء الاكبر من التغييرات التي يوصي بها هذا الصك ، لان بلادنا ذات طابع تقدمي في هذا الصدد .

ويود وفد بلادى ان يوضح انه بالاضافة الى الاتفاقية فان هناك أساليب اخرى لخوض المعركة للقضاء على التمييز ضد المرأة فاذا لم تدعم الصيغ القانونية عن طريق تغييرات ذات طابع اجتماعي وتعليمي فسوف تظل حبرا على ورق . ويود وفد كولومبيا ان يؤكد على حقيقة ان مشروع الاتفاقية

Digitized by UNOG Library

المعروض لا يمكن تفسيره على اساس انه يؤثر على الاحكام الملائمة التي تؤدى بالفعل الى تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة ، والتي تكون واردة في تشريعات دولة طرف في اتفاقية اخرى او معاهدة اخرى يتم اعتمادها تحت رعاية الامم المتحدة .

وبتصويتنا الايجابي ، فاننا نود ان نقول انه طبقا للهيكل القانوني للسلطات العامة في كولومبيا فان السلطة التنفيذية لا تستطيع ان تلزم السلطة التشريعية ومن هنا فان الدراسة والتصديق على مشروع الاتفاقية هو من الامور الخاصة بالسلطة التشريعية في جمهورية كولومبيا .

السيد غونزاليز دى ليون (المكسيك) (الكلمة بالاسبانية) : في اللجنة الثالثة التي تبحث المسائل الاجتماعية والانسانية والثقافية التي تناقش في الجمعية العامة ، فان وفد المكسيك قد عبر عن تأييده لمشروع الاتفاقية للقضاء على كل اشكال التمييز ضد المرأة الذى اعد بواسطة مجموعة العمل في اطار اللجنة الثالثة ، ولكننا عبرنا عن شعورنا بضرورة عدم اعتماد هذه الاتفاقية خلال هذه الدورة .

ولقد اقترح وفدنا بان تقتصر الجمعية العامة في هذه الدورة على الاحاطة بمشروع الاتفاقية ، وان تنقلها الى الحكومات وذلك حتى تتمكن الحكومات من تقديم ملاحظاتها النهائية ـ واكرر " ملاحظاتها النهائية " ـ حتى يتسنى للجمعية ان تعتمد نص الاتفاقية وان تفتح الباب للتوقيع عليها في ١٩٨٠ .

ان هذا الموقف ينطلق من اعتبارات كثيرة . اولا وقبل كل شيء الى حقيقة ان مشروع الاتفاقية قد انتهى من الفريق العامل قبل اسبوعين من عرضه للتصويت . وذلك لم يعط الحكومات الوقت الكافي لبحث مشروع الاتفاقية ، وللحكم على كافة الآثار والجوانب الفرعية . وحتى ذلك الوقت فاننا لم نكن قد حصلنا على نص كامل . وعشية التصويت فقط تم استبعاد النصوص البديلة المختلفة التي كانت واردة بالنسبة للمواد المختلفة ، ولقد كان هذا ممكنا لأن العديد من الوفود التي تقدمت بتعديلات قد قامت بسحب هذه التعديلات تحت ضغوط من أجل اعتماد مشروع الاتفاقية .

ان وفد بلادى يرى ان مثل ذلك الصك الهام المعروض علينا في صورة معاهدة لتحقيق المساواة بين الرجل والمرأة في العالم ، وهو من الامور التي نوليها اهمية كبرى ، ومن ثم فمن الواجب ان يتم بحثه بروية وبدقة . ولقد كانت حكومة المكسيك دائما في طليعة النضال من أجل قضية المرأة ومن هنا فلا يقبل وفد بلادى على الاطلاق ان يساء تفسير موقفنا في هذا الشأن .

Digitized by UNOG Library

ان تصويتنا السلبي على مشروع الاتفاقية الملحقة بالوثيقة (A/34/830) المطروح للتصويت هذا العام مبني على قناعتنا بأن هذا النص لم يتم بحثه بما يكفي كما ذكر أغلبية المندوبين في اللجنة الثالثة نفسها . وان هذا النص يضم سلسلة من العناصر التي تجعل من الصعب على عدد كبير من الوفود أن تقبله .

ان وفدى ــ لانه يعتقد مخلصا أن الدفاع عن حقوق المرأة ينبغي أن يتم عن طريق وسائل فعالة ــ يأسف بعمق للتسرع واللامبالاة التي شرعنا بهما في تناول هذه المسألة . ونحن نأمل فقط في ألا يؤدى هذا الى ايجاد صك غير فعال كنتيجة أن المسألة لم تعالج بجدية أكثر .

ولهذا ، فان وفدى سوف يمتنع عن التصويت حول هذه المسألة، ليس بسبب ـ وأكرر ــ ليس بسبب أن لدينا اعتراضات بالنسبة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ، ولكن بالأحرى بسبب الاجراءات التي اتبعت في هذه الحالة والتي تشوه كثيرا من انجازات عمل الثلاث سنوات الماضية حول مشروع هذه الاتفاقية .

السيدة وارزازى (المغرب) (الكلمة بالفرنسية) : ان وفد المغرب لم يجد التفهم الكافي عندما قدم تعديلاته التي كانت لها أهمية خاصة بالنظر الى أهمية هذا الصك الدولي . لقد كنا نأمل في ايجاد أرضية للتفاهم ، وهذه هي الطريقة الوحيدة الكفيلة بنجاح عملية تصديق شاملة على اتفاقية تتعلق بالمرأة . اننا آسفون لأن بعض الوفود لم تدرك حيوية هذه الاتفاقية التي يجب أن تمثل توازنا عادلا بين جميع النظم القانونية السائدة . ان التطرف لن يفضي أبدا الى النتائج والأهداف المتوخاة . اننا لا نستطيع أن نفرض وجهات نظر معينة لمجرد أنها تتفق مع بيئة خاصة أو اطار عمل لقارة بعينها . وهكذا ، فاننا نأسف ازاء نقص التفهم الذى واجهناه في اللجنة الثالثة في المرحلة الأخيرة من بحثها لهذه الوثيقة .

وبينما يعلن وفدى عن امتناعه عن التصويت ، فانه يسعدني أن هذا الاعلان قد أعلنته امرأة ، لأنه سوف يجعل من الممكن تفادى أى سوء فهم في هذا الموضوع . والحقيقة ، ان حكومتي لا تكتفي باصدار بيانات حول المنجزات والتقدم في جميع المجالات . اننا نعتبر أن الأمثلة أكثر اقناعا من النظريات أو الخطب البليغة المطولة . وهذا هو السبب في أن وفدى لم يشترك أبدا في مثل هذا النوع من الجدال أو الخطب في الجمعية العامة .

Digitized by UNOG Library

السيدة دى لامازا فاكسويز (الجمهورية الدومينيكية) (الكلمة بالاسبانية) : عندما عالجت اللجنة الثالثة البند ٧٥ من جدول الأعمال ، أعلن وفد الجمهورية الدومينيكية عدم موافقته على اقتراح مشروع اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ، لأننا نعتقد أن هذا المشروع كان ينبغي ارساله الى ممثلي الحكومات كي تقوم بدراسته .

كما ان وفدى يرى أيضا انه لم يكرس وقت كاف في اللجنة لتحليل هذا الموضوع الهام جدا . اننا نعترف بالعمل الشاق الذى قامت به مجموعة العمل . ونحن نود أن نعرب عن تقديرنا لانجازاتها الهامة .

لقد امتنع وفد الجمهورية الدومينيكية عن التصويت على مشروع القرار A/C.3/34/L.75 في اللجنة الثالثة ، حيث أننا لم نتلق تعليمات من وزير خارجيتنا . ان الجمهورية الدومينيكية ، التي كانت دائما في الطليعة فيما يتعلق بحقوق المرأة ، سوف تصوت مؤيدة مشروع الاتفاقية وسوف تصدق عليها ، تماما كما فعلنا في اللجنة بشأن جنسية النساء المتزوجات في عام ١٩٥٧ .

السيد فويسو (رومانيا) (الكلمة بالفرنسية) : ان وفد رومانيا يود أن يجدد تهنئته لرئيسة مجموعة العمل لقيامها بالصلاحيات التي خولتها إياها اللجنة الثالثة لاكمال مسودة مشروع اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة .

وسوف يصوت وفدى مؤيدا مشروع الاتفاقية الوارد في الوثيقة (A/34/830) . وبالطبع ، فان موقف رومانيا النهائي حول فحوى مختلف مواد مشروع الاتفاقية سوف يؤسس بعد تحليل اضافي لهذا الصك القانوني . وأخيرا ، فان وفدى يعتبر أن الملاحظات التي أبداها مقرر اللجنة الثالثة بشأن الحاجة الى تصحيح أخطاء معينة في النص تنطبق أيضا على التنقيح الفرنسي الذى يتضمن — في مواطن مختلفة — أخطاء جوهرية . وعلى سبيل المثال ، فانه في السطر الأول من الصفحة الثانية في الوثيقة (A/34/830) يوجد واحد من مثل هذه الاسقاطات الجوهرية : أى ذكر انشاء " نظام دولي جديد " دون وجود كلمة " جديد " . وهذا السهو ، مع الأخطاء الأخرى المحتملة ، يجب أن يصحح في النص النهائي للاتفاقية .

ان وفدى يحدوه الأمل في أن هذا العمل النهائي سوف تنجزه الأمانة فورا .

Digitized by UNOG Library

السيد ولد سيدى أحمد فال (موريتانيا) (الكلمة بالفرنسية) : سوف يمتنع وفدى عن التصويت على مشروع القرار الموصى به من قبل اللجنة الثالثة في الفقرة ١٨ من الوثيقة (A/34/830). وسوف نفعل ذلك لأننا نعتبر أن مشروع الاتفاقية هذا صك له أهمية كبرى ، ولذلك فانه يستحق دراسة بجدية وعمق .

انني أستطيع أن أقول هنا الآن أن حكومتي لديها تحفظات على بعض أحكام مشروع الاتفاقية هذا . وعلى أية حال ، فان وفدى يود أن تعكس المحاضر الحرفية للجمعية اننا نترك الأمر لأجهزة السلطة في بلدنا لتدرس مشروع الاتفاقية ، وعند الحاجة ، لتصيغ تعليقاتنا وتحفظاتنا على الأحكام ذات الصلة .

وأخيرا ، فان وفدى يأسف لأن الدراسات المصاحبة شجعت البعض على أن يصر على اعتماد مشروع الاتفاقية هذا في هذه السنة ، بالرغم من العدد الكبير من التحفظات والصعوبات التي أعرب عنها كثير من البلدان من جميع مناطق العالم .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : سوف تتخذ الجمعية الآن مقررا حول مشروع القرار الموصى به من قبل اللجنة الثالثة في الفقرة ١٨ من تقريرها (A/34/830) . ان تقرير اللجنة الخامسة بشأن الآثار الادارية والمالية لمشروع القرار هذا واردة في الوثيقة (A/34/842) . وطبقا للمادة ٩٠ من النظام الداخلي ، سوف تتخذ الجمعية أولا مقررا حول التعديل الوارد في الوثيقة (A/34/L.61) . الذى يقترح اضافة فقرة جديدة من الديباجة تحت رقم ٤ . وفي حالة عدم طلب اجراء تصويت ، هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تعتمد هذا التعديل ؟

وقد تقرر ذلك .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : سوف تنتقل الجمعية الآن الى مشروع الاتفاقية الملحق بمشروع القرار . وقد طلب اجراء تصويت منفصل على الفقرتين العاشرة والحادية عشرة التمهيديتين ، وهما الفقرة ٢ من المادة ٩ والفقرة الاولى من المادة ١٦ من مشروع الاتفاقية .

Digitized by UNOG Library

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : سيجرى التصويت حول الفقرتين العاشرة والحادية عشر من ديباجة ملحق مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/34/830 .

طلب اجراء تصويت مسجل .

اجرى تصويت مسجل

المؤيدون : افغانستان ، الجزائر ، انغولا ، الأرجنتين ، استراليا ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بلغاريا ، بورما ، بوروندى ، جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الرأس الأخضر ، تشاد ، شيلي ، كولومبيا ، الكونغو ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، اكوادور ، مصر ، السلفادور ، اثيوبيا ، فيجي ، غابون ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، غانا ، غرينادا ، غواتيمالا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ، هندوراس ، هنغاريا ، الهند ، اندونيسيا ، العراق ، ساحل العاج ، جامايكا ، الأردن ، كينيا ، الكويت ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، لبنان ، ليسوتو ، ليبريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، موزامبيق ، نيبال ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، عمان ، باكستان ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، قطر ، رومانيا ، ساموا ، سان تومي وبرينسيبي ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سيراليون ، سنغافورة ، الصومال ، سرى لانكا ، السودان ، سورينام ، سوازيلند ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، اوغندا ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الامارات العربية المتحدة ، جمهورية تنزانيا

Digitized by UNOG Library

المتحدة ، فولتا العليا ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا .

المعارضون : لا أحد .

الممتنعون : النمسا ، بلجيكا ، كندا ، كوستاريكا ، الدانمرك ، الجمهورية الدومينيكية ، فنلندا ، فرنسا ، جمهورية المانيا الاتحادية ، اليونان ، ايسلندا ، ايرلندا ، اسرائيل ، ايطاليا ، اليابان ، لكسمبرغ ، هولندا ، نيوزيلندا ، النرويج ، بنما ، البرتغال ، اسبانيا ، السويد ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الامريكية ، أوروغواى .

اعتمدت الفقرتان العاشرة والحادية عشر من الديباجة بأغلبية ١٠٨ صوتا مقابل لا شيء وامتناع ٢٦ عن التصويت .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : سوف تتخذ الجمعية الآن مقررا حول الفقرة الثانية من المادة التاسعة لمشروع الاتفاقية .

طلب اجراء تصويت مسجل .

اجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : استراليا ، النمسا ، جزر البهاما ، بربادوس ، بلجيكا ، بوليفيا ، بوتسوانا ، بلغاريا ، بورما ، بوروندى ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، كندا ، تشاد ، شيلي ، كولومبيا ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا الديمقراطية ، الدانمرك ، اكوادور ، السلفادور ، اثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ، فرنسا ، غابون ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، جمهورية المانيا الاتحادية ، غانا ، اليونان ، غرينادا ، غواتيمالا ، هايتي ، هندوراس ، هنغاريا ، ايسلندا ، الهند ، ايرلندا ، اسرائيل ، ايطاليا ، ساحل العاج ، جامايكا ، اليابان ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ،

Digitized by UNOG Library

ليسوتو، لكسمبرغ ، مدغشقر ، مالي ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، موزامبيق ، نيبال ، هولندا ، نيوزيلندا ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، النرويج ، بنما ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، البرتغال ، رومانيا ، رواندا ، ساموا ، سيراليون ، سنغافورة ، الصومال ، اسبانيا ، سوازيلند ، السويد ، تايلند ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، اوغندا ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الولايات المتحدة الامريكية ، اوروغواي ، فنزويلا ، فييت نام ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا .

المعارضون : الارجنتين ، البحرين ، البرازيل ، جيبوتي ، الاردن ، الكويت ، الجماهيرية العربية الليبية ، موريتانيا ، المغرب ، قطر ، المملكة العربية السعودية ، الجمهورية العربية السورية ، اليمن .

الممتنعون : افغانستان ، الجزائر ، بنغلاديش ، بنن ، الرأس الأخضر ، الصين ، جزر القمر ، اليمن الديمقراطية ، الجمهورية الدومينيكية ، مصر ، غينيا ، غينيا — بيساو ، غيانا ، اندونيسيا ، لبنان ، ليبريا ، ماليزيا ، ملديف ، عمان ، باكستان ، باراغواي ، سان تومي وبرينسيبي ، السنغال ، السودان ، سورينام ، توغو ، الامارات العربية المتحدة ، فولتا العليا .

اعتمدت الفقرة الثانية من المادة التاسعة بأغلبية ٩٢ صوتا مقابل ١٣ صوتا ، وامتناع ٢٨ عن التصويت .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : سيجرى تصويت حول الفقرة ١ (جيم) من المادة ١٦ لمشروع الاتفاقية .

طلب اجراء تصويت مسجل .

أجرى تصويت مسجل .

Digitized by UNOG Library

المؤيدون : انغولا ، استراليا ، النمسا ، جزر البهاما ، بربادوس ، بلجيكا ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بلغاريا ، بورما ، بوروندى ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، كندا ، الرأس الاخضر ، تشاد ، شيلي ، كولومبيا ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا الديمقراطية ، الدانمرك ، الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، السلفادور ، اثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ، فرنسا ، غابون ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، جمهورية المانيا الاتحادية ، غانا ، اليونان ، غرينادا ، غواتيمالا ، غينيا ، غينيا ـ بيساو ، غيانا ، هايتي ، هندوراس ، هنغاريا ، ايسلندا ، الهند ، ايرلندا ، اسرائيل ، ايطاليا ، ساحل العاج ، جامايكا ، اليابان ، كينيا ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، ليسوتو ، ليبريا ، لكسمبرغ ، مدغشقر ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، موزامبيق ، نيبال ، هولندا ، نيوزيلندا ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، النرويج ، بنما ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، البرتغال ، رومانيا ، رواندا ، ساموا ، سان تومي وبرنسيبي ، سيراليون ، سنغافورة ، اسبانيا ، سورينام ، سوازيلند ، السويد ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، اوغندا ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الولايات المتحدة الامريكية ، فولتا العليا ، اوروغواى ، فنزويلا ، فييت نام ، يوغوسلافيا ، زامبيا .

المعارضون : لا أحد .

الممتنعون : افغانستان ، الجزائر ، البحرين ، بنغلاديش ، الصين ، جزر القمر ، اليمن الديمقراطية ، جيبوتي ، مصر ، اندونيسيا ، العراق ، الاردن ، الكويت ، لبنان ، الجماهيرية العربية الليبية ، ماليزيا ، ملديف ،

Digitized by UNOG Library

مالي ، موريتانيا ، المغرب ، عمان ، باكستان ، قطر ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، الصومال ، السودان ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، الامارات العربية المتحدة ، اليمن ، زائير .

اعتمدت الفقرة ١ (جيم) من المادة ١٦ بأغلبية ١٠٤ أصوات مقابل لا شيء ، وامتناع ٣٢ عضوا عن التصويت .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : سوف تتخذ الجمعية العامة الآن مقررا حول مشروع الاتفاقية ككل .

طلب اجراء تصويت مسجل .

أجري تصويت مسجل .

المؤيدون : افغانستان ، الجزائر ، انغولا ، الأرجنتين ، استراليا ، النمسا ، جزر البهاما ، البحرين ، بربادوس ، بلجيكا ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، بلغاريا ، بورما ، بوروندى ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، كندا ، الرأس الأخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، مصر ، السلفادور ، أثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ، فرنسا ، غابون ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، جمهورية المانيا الاتحادية ، غانا ، اليونان ، غرينادا ، غواتيمالا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هندوراس ، هنغاريا ، ايسلندا ، الهند ، اندونيسيا ، العراق ، ايرلندا ، اسرائيل ، ايطاليا ، ساحل العاج ، جامايكا ، اليابان ، الاردن ، كينيا ، الكويت ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، لبنان ،

Digitized by UNOG Library

ليسوتو ، ليبريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، لكسمبرغ ، مدغشقر ، ماليزيا ، ملديف ، مالطة ، موريشيوس ، منغوليا ، موزامبيق ، نيبال ، هولندا ، نيوزيلندا ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، النرويج ، عمان ، باكستان ، بنما ، باراغواي ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، البرتغال ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، ساموا ، سان تومي وبرينسيبي ، سيراليون ، سنغافورة ، الصومال ، اسبانيا ، سري لانكا ، السودان ، سورينام ، سوازيلند ، السويد ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، اوغندا ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الامارات العربية المتحدة ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الولايات المتحدة الامريكية ، فولتا العليا ، أوروغواي ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا .

المعارضون : لا أحد

الممتنعون : بنغلاديش ، البرازيل ، جزر القمر ، جيبوتي ، هايتي ، مالي ، موريتانيا ، المكسيك ، المغرب ، المملكة العربية السعودية ، السنغال .

اعتمد مشروع الاتفاقية ككل بأغلبية ١٣٠ صوتا مقابل لا شيء ، وامتناع ١١ عن التصويت .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : سيجرى تصويت الآن حول مشروع القرار ، كما عُدّل مع مشروع الاتفاقية المرفق الخاص بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة .

طلب اجراء تصويت مسجل .

أجري تصويت مسجل

المؤيدون : أفغانستان ، الجزائر ، انغولا ، الارجنتين ، استراليا ، النمسا ،

Digitized by UNOG Library

جزر البهاما ، البحرين ، برباد وس ، بلجيكا ، بنن ، بوتـــان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، بلغاريا ، بورمـا ، بوروندى ، جمهوريـــة بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، كندا ، الرأس الأخضر ، جمهوريـة افريقيا الوسطى ، تشاد ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، الكونغـو ، كوستاريكا ، كوبـا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، الدانمرك ، الجمهورية الدومينيكية ، اكـوادور ، مصـر ، السلفادور ، أثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ، فرنسا ، غابـون ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، جمهورية المانيا الاتحادية ، غانـا ، اليونـان ، غرينادا ، غواتيمالا ، غينيا ، غينيا ـ بيســاو ، غيانا ، هندوراس ، هنغاريا ، ايسلندا ، الهند ، اندونيسيـا ، العراق ، ايرلندا ، اسرائيل ، ايطاليا ، ساحل العاج ، جامايكا ، اليابان ، الاردن ، كينيا ، الكويت ، جمهورية لاو الديمقراطيـــة الشعبية ، لبنان ، ليسوتو ، ليبريا ، الجماهيرية العربية الليبيـة ، لكسمبرغ ، مدغشقر ، ماليزيـا ، ملديف ، مالطة ، موريشيـــوس ، منغوليـا ، موزامبيق ، نيبال ، هولندا ، نيوزيلندا ، نيكاراغـــوا ، النيجـر ، نيجيريا ، النرويـج ، عمـان ، باكستان ، بنما ، باراغواى ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، البرتغال ، قطر ، رومانيـا ، رواندا ، سامـوا ، سان تومي وبرينسيبي ، سيراليون ، سنغافورة ، الصومال ، اسبانيا ، سرى لانكـا ، السودان ، سورينام ، سوازيلند ، السويد ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغـو ، ترينيداد وتوباغـــو ، تونـس ، تركيـا ، اوغندا ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتيـة ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الامـارات العربية المتحدة ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمـى وايرلندا الشمالية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الولايات المتحدة الامريكية ، فولتا العليا ، اوروغـــواى ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا .

Digitized by UNOG Library

المعارضـــون : لا احـــد .

الممتنعـــون : بنغلاديش ، البرازيل ، جزر القمر ، هايتي ، مالي ، موريتانيـــا ، المكسيك ، المغـــرب ، المملكة العربية السعودية ، السنغال .

اعتمد مشروع القرار ، كمـا هو معدل ، بأغلبية ١٣٠ صوتا ، مقابل لا شيء ، وامتناع ١٠ عن التصويت (قرار ٣٤/١٨٠) .

الرئيـــس (الكلمة بالانكليزية) : اعطي الكلمة الآن للممثلين الذين يرغبون فـــي تعليل تصويتهم بعد التصويت .

Digitized by UNOG Library

الرئيس : (الكلمة بالانكليزية) : أعطي الكلمة الآن للممثلين الذين يودون تعليل تصويتهم بعد التصويت .

البارون فون فيخمار (جمهورية المانيا الاتحادية) (الكلمة بالانكليزية) : لقد أقررنا الآن مشروع اتفاقية تشكل في رأي حكومتي تقدما كبيرا تنفيذا للمادة الثانية لاعلان حقوق الانسان اذ يمنع أي تمييز بين الرجل والمرأة ويؤكد التساوي في الحقوق بين جميع البشر.

ويتضمن المشروع بيانات مهمة فيما يتعلق بالوضع القانوني للمرأة وهذا يستجيب لأهداف حكومتي ويسير على نهج النظام القانوني لحكومة المانيا الاتحادية وفيما عدا بعض الجوانب الخاصة بالتطبيق القانوني نود أن نؤيد تماما هذه الأحكام، وأيدنا مشروع الاتفاقية بأكمله.

بيد أننا نأسف اذ نرى بعض التعديلات التي قدمت في آخر لحظة في اللجنة الثالثة وهذا ينطبق على الفقرة الحادية عشرة من الديباجة. والتي ليست لها صلة بالموضوع الذي نحن بصدد دراسته. وفي نظرنا أن الاشارة في الفقرة الخاصة بتقرير المصير مقيدة بصورة زائدة عن الحد. ولذا امتنع وفد بلادي عن التصويت المنفصل بشأن الفقرة الحادية عشرة من الديباجة.

وطبقا للمادة الأولى في الصكوك الدولية الخاصة بحقوق الانسان، وهي واردة في الفقرة الثالثة من الديباجة، لكل الشعوب الحق في تقرير المصير، وكان يجب أن ينعكس هذا أيضا في الفقرة الحادية عشرة والا كان ذكر صكوك حقوق الانسان الواردة في الفقرة الثالثة من الديباجة مما يكفي للاعراب عن هذه الفكرة.

السيد جوراكان (تركيا) (الكلمة بالانكليزية) : ان تركيا منذ أن وجدت اهتمت كل الاهتمام بدور المرأة في المجتمع ولم تأل جهدا على الصعيدين العملي والسياسي لتأكيد احترام حقوق المرأة ولمنع التمييز ضد المرأة. ان أتاتورك مؤسسي الجمهورية التركية اعتبر المرأة أساس المجتمع، ومنذ خمسين عاما اعترف بهذا الأمر وأكد :

"السلام والتنمية يستلزمان اشتراك المرأة على قدم المساواة في كل الميادين."

ان المرأة في تركيا لها حق التصويت وحق الانتخاب على صعيد البلديات وفي البرلمان في ١٩٣٠ و ١٩٣٤ على التوالي، وهذا يثبت ما أحرزناه من تقدم على صعيد حقوق المرأة. ووفقا

Digitized by UNOG Library

لتشريعنا الحالي ودستورنا تتمتع المرأة التركية بكافة الحقوق والفرص على قدم المساواة مع الرجـــال . ولذلك يرحب وفد بلادى باعتماد هذه الاتفاقية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وهـــي خطوة هامة لتحقيق المساواة بين المرأة وبين الرجال في جميع أنحاء العالم . ولذا صوتنا لصالـــح المشروع الوارد في الوثيقة A/34/830 وحيث أن بعض الأحكام لا تتفق تماما وتشريعنا القومي تـــود حكومة بلادى الاحتفاظ بحقها في بعض التحفظات عند الانضمام الى الاتفاقية .

السيد كاليرورود ريجز (البرازيل) (الكلمة بالانكليزية) : ان وفد البرازيل ليوافـق على هذه الاتفاقية للقضاء على التمييز ضد المرأة وهي سليمة ، وبفضل التأييد العام والتطبيق الشامـل سوف تحسن من وضع المرأة .

ان أمامنا النص يتضمن توصية بأن تفتح هذه الاتفاقية للتصديق وكرست الجهود الكثيـــرة لهذا النص . بيد أن الحماس الذى ساد أثناء الاعمال بشأن هذه الاتفاقية لم يرتبط بدراسة متعمقـة للآثار القانونية البعيدة المدى المتعلقة بهذا النص . وعلاوة على ذلك أن المسؤوليات الماليـــة الاضافية بالنسبة لميزانية الامم المتحدة قد ربطت بصورة غير ضرورية باقامة جهاز لتنفيذ هذه الاتفاقية .

وان معظم الوفود التى أقرت الاتفاقية وقبلت فتحها للتصديق في هذه الدورة باعتبارهـــا اتفاقية أشارت الى وعيها بشوائبها وتحفظت تلك الحكومات بشأن بعض المواد أو بشأن الاتفاقية كلها ، ولذا نعتقد أن التوقيع والتصديق اللازمين لأن تصبح هذه الاتفاقية صكا دوليا فعّالا أمـر لن نتمكن من التوصل اليه بسهولة . هناك الكثير من التحفظات ومن ثم نتشكك في قيمتها .

وبذلت الجهود في اللجنة الثالثة لمنع ذلك . واقترح البعض تأخير التصديق النهائي وتقديم النص للحكومات في أول الأمر لتبدى ملاحظاتها الأخيرة قبل فتح الاتفاقية للتوقيع . وهذا النـــداء الحذر لم يحظ باستجابة . ويطلب منا أن نقرّر هنا والآن أن النص نهائي ومفتوح للتوقيع .

اشتركنا في الجهود التي بذلت في اللجنة الثالثة ونأسف أن هذا النهج لم يقبل . انـــني لا أعطي حكما مسبقا على موقف حكومتي ازاء هذه الاتفاقية ، واني لا أشعر في هذه المرحلة أنني فـي موقف يمكنني من تأييد القرار الذى اتخذ في اللجنة الثالثة ولذا امتنع وفد بلادى عن التصويت .

السيد ارازوريس (شيلي) (الكلمة بالاسبانية) : ان وفد شيلي قد صوّت لصالـح مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/34/830 ذلك المشروع الذى من خلاله قمنا باقرار مشـــروع الاتفاقيـــة

Digitized by UNOG Library

بشأن القضاء على التمييز ضد المرأة وفتحنا ذلك للتوقيع لأننا نشعر بعد تحليل هذر لنص الاتفاقية كما صيغت عند نهاية عمل اللجنة. ان هذه الاتفاقية تشكل خطوة أخرى الى الامام صوب القضاء على المعاناة التي تتعرض لها المرأة.

ان الوثيقة التي نقرها تحوى مع ذلك بعض العناصر السياسية وبعض أوجه الخلل وبعض الأحكام التي يواجه وفد بلادى صعوبات في الموافقة عليها ، ولهذا فان تصويتنا لصالح الاتفاقية لا يمنع السلطات الشيلية من أن تحدد موقفها النهائي وأن تتقدم بتحفظاتها في الوقت المناسب .

السيدة كولمان (أوروغواى) (الكلمة بالاسبانية) : ان وفد أوروغواى يود أن يعرب عن ارتياحه البالغ لأن الجمعية العامة خلال هذه الدورة قد اعتمدت نص الاتفاقية بشأن القضاء على التمييز ضد المرأة ، وهو ما ورد في مرفق الوثيقة A/34/830 . ومع ذلك فاننا نود لو أن نصا بمثل هذه الاهمية العالمية يتم اعتماده بتوافق الآراء .

ومن ناحية أخرى ، فاننا نود أن نبين تحفظاتنا ذات الطابع العام على بعض فقرات هذا النص وبصفة خاصة حول الفقرتين العاشرة والحادية عشرة من الديباجة وبالنسبة لهذه الاتفاقات كنا ننشد صياغة تسير في اتجاه أهداف الاتفاقية وهي المساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة.

ومن أجل ذلك فان وفد بلادى قد امتنع عن التصويت على هاتين الفقرتين من الديباجة عندما طرحتا لتصويت منفصل .

Digitized by UNOG Library

السيد الأكسوا (اليمن) (الكلمة بالانكليزية) : ان وفد بلادى كان قد صوت في اللجنة الثالثة لصالح مشروع اتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة . وعبّرنا في الوقت ذاته عن تحفظاتنا بالنسبة الى بعض المواد والفقرات الواردة في مشروع الاتفاقية . وهذا ، في تقديرنا ، يتطلب المزيد من الدراسة من جانب السلطات المختصة في بلادى .

وفي هذا الصدد ، فان وفد بلادى يؤكد وجهات نظره التي عبّر عنها في اللجنة الثالثة في أن مشروع الاتفاقية كان ينبغي ارساله بداءة الى حكوماتنا لبحثه والتعليق عليه قبل اعتماده نهائيا من قبل الجمعية العامة . ومع ذلك ، فان وفد بلادى قد انضم الى من اعتمدوا الاتفاقية ككل ، على أساس أن تحفظاتنا فيما يتعلق بالفقرة ٢ من المادة ٩ ، والمادة ١٦ ينبغي تسجيلها .

السيدة كوبر سميث (الولايات المتحدة) (الكلمة بالانكليزية) : ان وفد بلادى قد عبّر عن ارتياحه للتوصل الى اتفاقية بشأن القضاء على التمييز ضد المرأة وذلك بعد سنوات عديدة من العمل في اطار اللجنة الثالثة . وبالرغم من أن حكومتي ليست سعيدة ببعض أجزاء من الديباجة التي نراها تذهب الى أبعد ماينبغي أن تذهب اليه فاننا نؤيد بكل حماس المبادئ الاساسية للاتفاقية .

ان وكالاتنا الحكومية سوف تعيد مراجعة الصك النهائي لكي يعرض ذلك على مجلس الشيوخ . ان بعض الاحكام الجوهرية في الاتفاقية تمثل صعوبات بالنسبة الى الجوانب الدستورية ، وبصفة خاصة فيما يتعلق بنظام دولتنا الاتحادى . ويحدونا الأمل في ألّا يكون الامر كذلك ، ولكن لابد وأن نشير الى الاحتمال وأن يكون ذلك مرهونا بمراجعة وكالات حكومتنا للأحكام المختلفة .

الآنسة أبو النجا (مصر) : رغم تصويت وفد مصر لصالح اتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة في اللجنة الثالثة وفي الجمعية العامة ، فانني أود أن أسجل ان لمصر بعض التحفظات على بعض المواد التي وردت في هذه الاتفاقية .

السيدة كاستروردى باريش (كوستاريكا) (الكلمة بالاسبانية) : ان كوستاريكا تود أن تعرب عن امتنانها لفريق العمل للجهود التي بذلت من أجل وضع الوثيقة التي قمنا باقرارها اليوم ، والتي تشكل بلا أدنى شك خطوة كبيرة تم اجتيازها فيما يتعلق بالجهود المبذولة من أجل

Digitized by UNOG Library

أن تضطلع المرأة بالدور الذى تستحقه في مجالات الأنشطة الانسانية المختلفة . وفي كوستاريكا فان الجزء الأكبر من المفاهيم والاحكام الواردة في هذه الاتفاقية وارد بالفعل في دستورنا وفي قانون الأسرة الذى بدأ سريانه في عام ١٩٧٦ .

ان وفد بلادى قد امتنع عن التصويت على الفقرة الحادية عشرة من الديباجة لأنه بالرغم من بازالة التفرقة ضد المرأة . ان هذه الأفكار قد يكون مكانها الملائم في وثائق أخرى . واننا قد صوتنا لصالحها في المكان الملائم .

ان وفد بلادى امتنع عن التصويت على الفقرة الحادية عشرة من الديباجة لأنه بالرغم من أنها تشتمل على قوائم طويلة من العوامل التي - حسب هذه الفقرة - تؤدى الى اقرار المساواة بين الرجل والمرأة فان هناك في هذه الفقرة سهوا كبيرا لأنه لم يجر الحديث عن احترام تطبيق حقوق الانسان والحريات الاساسية ، وحينما توجد مثل هذه القائمة الطويلة فانه من غير المنطقي عدم الاشارة الى عنصر يعد حاسما ليتسنى للرجل والمرأة أن يتمتعا بنفس الحقوق على قدم المساواة .

ان تصويتنا لصالح المادة ٩ ، الفقرة ٢ والمادة ١٦ والفقرة ١ (ج) تفسره الحقيقة أن هذه الأحكام كما ذكرت لتوى قد وردت بالفعل في الدستور وفي قانون الاسرة في كوستاريكا .

السيد جيفو (السنغال) (الكلمة بالفرنسية) : لقد اعتمدت الجمعية العامة وثيقة لسنا في حاجة الى أن نذكّر بأهميتها وبصفة خاصة في هذه المرحلة من عقد المرأة وعشية مؤتمر كوبنهاجن .

اننا رأينا أنه لزاما علينا أن نعرب عن تحفظاتنا وذلك بالنظر الى أهمية الوثيقة التي ينبغي أن ترسل الى السلطات السنغالية حتى تقوم بتقييمها على النحو الملائم . ومع ذلك ، فاننا نرى أن هذا لا يجب أن يمس التأييد الذى سوف يحظى به هذا النص ، خاصة وأن السنغال ، في مجال حماية المرأة ، لم تأل جهدا من أجل ضمان حقوقها ، وان تشريعنا في هذا الصدد انما ينهض دليلا على ذلك .

هذه هي التحفظات التي أردنا أن نبديها والتي تنصب على حقيقة أنه بالنسبة الى الآونة الراهنة فان حكومة السنغال ينبغي أن تتمكن من دراسة هذا النص وأن تتخذ القرار الضرورى بهذا الشأن .

Digitized by UNOG Library

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : بهذا تكون الجمعية قد انتهت من دراسة البند ٧٥ من جدول الأعمال .

نظر البند ٣ ٥ من جدول الأعمال

المسائل المتصلة بالاعلام

(أ) تقرير اللجنة السياسية الخاصة (A/34/808)

(ب) تقرير اللجنة الخامسة (A/34/841)

قدم السيد كوتون (نيوزيلندا) مقرر اللجنة السياسية الخاصة تقرير اللجنة (A/34/808) ثم تحدث كما يلي :

السيد كوتون (نيوزيلندا) مقرر اللجنة السياسية الخاصة (الكلمة بالانكليزية) : يشرفني أن أقدم التقرير النهائي (A/34/808) للجنة السياسية الخاصة بشأن البند ٣ ٥ من جدول الاعمال المعنون " المسائل المتصلة بالاعلام ".

وخلال الاجتماعات العشرة للجنة فان مندوبين عديدين قد أعربوا عن وجهات نظرهم بشأن هذا الموضوع الهام . وبعد مناقشات غير رسمية بين المجموعات ، وفي روح من التفاهم واضحة جدا ، اتضح أنه من الممكن أن يتم اتفاق بشأن مشروعي قرارين تم اعتمادهما دون تصويت . أحد هذين القرارين ينشئ ويحدد ولاية لجنة الامم المتحدة للاعلام ، التي تدرس سياسات وأنشطة ادارة الاعلام في الامم المتحدة في ضوء المتطلبات ، ومن بينها نظام عالمي جديد للاعلام والاتصالات . وأود أن أؤكد على أن اللجنة السياسية الخاصة كانت تنوى أن يكون اسم تلك اللجنة ، لجنة الامم المتحدة للاعلام .

ان اللجنة السياسية الخاصة توصي الجمعية العامة باعتماد هذين القرارين .

وحيث أن هذا هو التقرير النهائي للجنة السياسية الخاصة الى هذه الدورة ، فأود أن أنتهز هذه الفرصة لأشكر وأهنئ الرئيس نيابة عن اللجنة لادارته وقيادته الرشيدتين اللتين أظهرهما خلال هذه الدورة الرابعة والثلاثين .

عملا بنص المادة ٦٦ من النظام الداخلي ، تقرر عدم مناقشة تقرير اللجنة السياسية الخاصة .

Digitized by UNOG Library

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : ان مواقف الوفود فيما يتعلق بالتوصيات الواردة في تقرير اللجنة السياسية الخاصة المرفوع الى الجمعية العامة قد انعكست في محاضر اللجنة الموجزة ذات الصلة .

Digitized by UNOG Library

وأود أن أذكّر الأعضاء بالمقرر الذي اتخذته الجمعية العامة في اجتماعها الرابع بتاريخ ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٧٩ وهو ، أنه عندما يكون نفس مشروع القرار قد درس في لجنة رئيسية وفي الجمعية العامة ، فعلى الوفد أن يعلل تصويته مرة واحدة فقط ، بقدر الامكان ، اما في اللجنة أو في الجمعية العامة ، الا اذا اختلف التصويت في الجمعية العامة عما كان عليه في اللجنة .

ان الجمعية العامة سوف تتخذ الآن قرارا بشأن توصيات اللجنة السياسية الخاصة الواردة في الفقرة ١٥ من تقريرها الوارد في الوثيقة A/34/808 .

ان مشروع القرار الأول معنون " التعاون والمعونة في تطبيق وتطوير نظام الاعلام الوطني والاعلام الجماعي من أجل التقدم الاجتماعي والتنمية " . ان اللجنة السياسية الخاصة قد اعتمدت مشروع هذا القرار دون تصويت . فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تعتمد مشروع القرار الأول ؟

اعتمد مشروع القرار الأول (قرار ٣٤/ ١٨١) .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : ومشروع القرار الثاني معنون " المسائل المتصلة بالاعلام". ان تقرير اللجنة الخامسة المتعلق بالآثار المالية والادارية المترتبة على مشروع هذا القرار وارد في الوثيقة A/34/841 . وبما أن اللجنة السياسية الخاصة قد اعتمدت مشروع القرار الثاني دون تصويت ، فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اعتماد مشروع هذا القرار ؟

اعتمد مشروع القرار الثاني . (قرار ٣٤/ ١٨٢)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : والآن أدعو ممثل شيلي لتعليل تصويته بعد التصويت.

السيد دييز (شيلي) (الكلمة بالاسبانية) : ان وفد شيلي قد انضم الى اتفاق الرأي بشأن مشروع القرار المعنون " المسائل المتصلة بالاعلام " والمقدم من مجموعة الـ ٧٧ ، ولقد اشتركنا منذ البداية في أعمال فريق العمل ، وكان العمل شاقا ، ولكنه كلل بالنجاح .

ونود أن نذكر أننا الى جانب ١٤ دولة من أمريكا اللاتينية ومصر ، مازلنا نؤيد مشروع القرار المقدم من تونس بغية ادراج مسائل نعتبرها أساسية ، من بينها مسألة هامة هي حرية التعبير وما يتطلبه ذلك من حرية الرأي وحرية الاعلام ، وحرية التوصل الى مصادر المعلومات ، واستبعاد امكانية فرض رقابة على حيز وسائل الاعلام الاجتماعية . وأثناء عمل فريق الصياغة وأثناء المناقشات

Digitized by UNOG Library

التي جرت في مجموعة الـ ٧٧ ، فقد لاحظنا ببعض القلق أن هذا المبدأ لم يقدر كما ينبغي ونظـــر اليه كأمر ثانوي . وقد تمت الاشارة بوضوح الى ما ورد في المادة ١٩ من اعلان حقوق الانســـان والمادتين ١٩ و ٢٠ من اتفاقية الحقوق المدنية والسياسية ، وهي جميعا تؤكد مبدأ الحرية الكاملـة وتزيل مخاوفنا . اننا كنا نفضل أن يصدر الأمر صراحة كشرط لايجاد نظام عالمي اعلامي جديـــد ، وهو البند الذي ستقوم بدراسته لجنة الأمم المتحدة للاعلام التي يشرف بلدي أن يكون عضوا فيها .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : بذلك نكون قد انتهينا من نظر البند ٥٣ مـــن جدول الأعمال .

البنود ٥٦ ، ٦٠ ، ٦٩ ، ٧١ ، ٥٥ ، ٧٠ و ١٢ مـــن جدول الأعمـــال

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

(أ) تقرير اللجنة الثانية (الجزآن الثاني والثالث) (A/34/538/Add.1 and 2)

(ب) تقرير اللجنة الخامسة (A/34/797)

(ج) اقرار تعيين الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنميـــة : مذكرة مـن الأميـن العام (A/34/729)

برنـامـج الأمـــم المتحدة للبيئة : تقرير اللجنة الثانية (A/34/837)

التعجيل بنقـل الموارد الحقيقية الى البلدان النامية : تقرير اللجنة الثانية (A/34/778)

مؤتمر الأمم المتحدة المعني بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة

(أ) تقرير اللجنة الثانية (A/34/767)

(ب) تقرير اللجنة الخامسة (A/34/777)

التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي

(أ) تقرير اللجنة الثانية (الجزآن الثاني والثالث) (A/34/676/Add.1 and 2)

(ب) تقرير اللجنة الخامسة (A/34/839)

مؤتمر الأمم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية

(أ) تقرير اللجنة الثانية (A/34/779)

(ب) تقرير اللجنة الخامسة (A/34/845)

Digitized by UNOG Library

تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي

(أ) تقرير اللجنة الثانية (الجزء الرابع) (A/34/635/Add.3)

(ب) تقرير اللجنة الخامسة (A/34/838)

الآنسة غارسيا دونوسو (اكوادور) ، مقررة اللجنة الثانية ، قدمت تقارير هذه اللجنة (A/34/538/Add.1 and 2, A/34/837 , A/34/778, A/34/767, A/34/676/Add.1 and 2, A/34/779 and A/34/635/Add.3) .

ثم تحدثت كما يلي :

الآنسة غارسيا دونوسو (اكوادور) ، مقررة اللجنة الثانية ، (الكلمة بالاسبانية) :

يشرفني أن أقدم الى الجمعية العامة تقارير اللجنة الثانية بشأن البنود الآتية :

أولا ، البند ٥٦ بعنوان " مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية " الوارد في الوثيقة (A/34/538/Add.1 and 2) . وفي الفقرة ٣٨ من الضميمة ١ فان اللجنة توصي الجمعية العامة باعتماد أربعة مشروعات قرارات كانت قد اعتمدت في اللجنة الثانية دون تصويت . ومع ذلك ، فانه في مشروع القرار الرابع المعنون " تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في دورته الخامسة " فقد طرحت للتصويت بصورة منفصلة الفقرة ٣ من منطوق مشروع القرار ، وقد اعتمدتها اللجنة بأغلبية ١١٤ صوتا مقابل لا شيء ، وامتناع خمسة أعضاء عن التصويت .

Digitized by UNOG Library

في الوثيقة A/34/538,Add.1 ، الصفحة ١٦ من النص الانكليزي ، في الفقرة قبل الأخيرة من الديباجة نضع في السطر قبل الأخير بعد كلمة " نقل " علامة " ؛ " . في الفقرة الثالثة من منطوق القرار ، ينبغي أن يقرأ السطر الثاني كما يلي :

(ثم تحدثت بالانكليزية)

" . . . المقررات كما اعتمدت في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "

(ثم واصلت حديثها بالاسبانية)

أخيرا ، في الفقرة السابعة من منطوق القرار ، يقرأ السطر قبل الأخير :

(ثم تحدثت بالانكليزية)

" . . . اعلانات النوايا بشأن اعلان التبرعات الطوعية "

(ثم واصلت حديثها بالاسبانية)

الفقرة ٣٣ من الضميمة الثانية تحوي ٤ مشاريع قرارات أوصت اللجنة بأن تعتمدها الجمعية العامة ، وقد تم طرح الثلاثة مشاريع للتصويت في اللجنة الثانية ، آثار ظاهرة التضخم الدولية على مشروعات التنمية ، المفاوضات التجارية المتعددة الاطراف ، والاجراءات والأعمال المحددة المتعلقة بالاحتياجات والمشكلات الخاصة بالبلدان النامية غير الساحلية . وبالنسبة لهذا المشروع الأخير ، فان الفقرة الأخيرة من الديباجة . والفقرة الأولى من المنطوق قد تم التصويت عليهما بصورة منفصلة . في الفقرة ٣٤ من هذا التقرير A/34/538/Add.2 ، وتوصي اللجنة الجمعية أيضا باعتماد مشروع مقرر اعتمدته اللجنة دون تصويت .

البند " ٦٠ " : وعنوان تقرير اللجنة الثانية بشأن هذا البند " تقرير اللجنة الثانية حول برنامج الأمم المتحدة للبيئة " ، وهو وارد في الوثيقة A/34/837 حيث توصي اللجنة الجمعية العامة باعتماد ستة مشاريع قرارات . . حول القرار ١ ، يحمل عنوان " التلوث البحري " وقد تم اعتماده في اللجنة بدون تصويت . مشروع القرار ٢ ، " خطة عمل لمكافحة التصحر " وقد اعتمدته اللجنة بأغلبية ١٠٠ صوت مقابل لا شيء وامتناع ٢١ عن التصويت ، مشروع القرار ٣ ، بعنوان " خطة عمل لمكافحة التصحر وصيانة وتطوير مرتفعات فوتاجالون " ، وقد اعتمدته اللجنة بدون تصويت .

Digitized by UNOG Library

مشروع القرار الرابع بعنوان " التعاون في مجال البيئة " وذلك فيما يتعلق بالموارد الطبيعية التي تشارك فيها دولتان أو أكثر " ، اعتمدته اللجنة الثانية بتصويت مسجل بأغلبية ٩٤ صوتا مقابل لا شيء ، وامتناع ٢٣ عن التصويت . مشروع القرار الخامس بشأن " تطبيق خطة العمل في المنطقة الساحلية السودانية لمكافحة التصحر " ، تم اعتماده في اللجنة بدون تصويت . مشروع القرار السادس بعنوان " التعاون الدولي في مجال البيئة : تقرير مجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة " ، اعتمدته اللجنة الثانية دون تصويت .

البند ٦٩ : تقرير اللجنة الثانية بشأن هذا البند بعنوان : " الاسراع بنقل الموارد الفعلية للبلدان النامية " وهو وارد في الوثيقة A/34/778 ، وقد أوصت اللجنة في فقرتيه التاسعة والعاشرة الجمعية العامة باعتماد مشروع قرار واحد ومشروع مقرر واحد اعتمدتهما اللجنة دون تصويت .

البند ٧١ : تقرير اللجنة الثانية بشأن هذا البند بعنوان " مؤتمر الأمم المتحدة بشأن مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة " وهو وارد في الوثيقة A/34/767 ، وتوصي اللجنة في الفقرة ١١ منه بأن تعتمد الجمعية العامة مشروع قرار واحد واعتمدته اللجنة دون تصويت .

البند ٥٥ : التقرير بشأن هذا البند بعنوان " التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي " وارد في الوثيقة A/34/676/Add.1, 2 . وتوصي اللجنة الجمعية في الفقرة ٣٨ من الضميمة " ١ " بأن تعتمد خمسة مشاريع قرارات تم اعتمادها في اللجنة دون تصويت . كما توصي اللجنة أيضا في الفقرة ٣٩ من تلك الوثيقة اعتماد مشروع مقرر واعتمد بأغلبية ١٠٦ أصوات مقابل عشرة .

تتضمن الفقرة ٦٧ من الضميمة "٢" للوثيقة A/34/676 اثني عشر مشروع قرار توصي اللجنة باعتمادها ، وقد اعتمدت اللجنة دون تصويت مشاريع القرارات الثاني ، الثالث ، الخامس ، السابع ، الثامن ، التاسع ، العاشر ، والثاني عشر أما سائر المشاريع فقد تم التصويت عليها .

مشروع القرار الأول بشأن " تطبيق الفصل الرابع من المرفق لقرار الجمعية العامة ٣٢/١٩٧ الخاص باعادة هيكلة القطاعين الاقتصادي والاجتماعي لمنظومة الأمم المتحدة " ؛ مشروع القرار الرابع بعنوان " صندوق الأمم المتحدة للدول غير الساحلية " ؛ مشروع القرار السادس الذي اعتمد بتصويت مسجل وعنوانه " اقتراحات من أجل استراتيجية دولية جديدة للتنمية " ؛ والمشروع الحادي عشر وعنوانه " الاصلاح النقدي الدولي " .

Digitized by UNOG Library

في الفقرة ٦٨ من الوثيقة ذاتها توصي اللجنة الثانية الجمعية العامة باعتماد أربعة مشاريع مقررات اعتمدتها اللجنة دون تصويت .

البند ٧٠ : تقرير اللجنة الثانية بشأن هذا البند بعنوان " مؤتمر الأمم المتحدة بشأن العلم والتكنولوجيا في خدمة التنمية " وهو وارد في الوثيقة A/34/779 وتوصي فيه اللجنة بأن تعتمد الجمعية العامة مشروع قرار واحد . وأود أن أسترعي نظر الجمعية الى القسم ٣ من مشروع القرار هذا الذي طرح للتصويت عليه واعتمد بأغلبية ٩٧ صوتا مقابل لا شيء وامتناع ٢٠ عن التصويت . مع ذلك ، فقد اعتمد مشروع القرار في مجمله في اللجنة الثانية دون تصويت .

البند ١٢ : فيما يتعلق بهذا البند المعنون : " تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي " . أود أن أقدم للجمعية العامة الجزء الرابع من تقرير اللجنة الثانية الوارد في الوثيقة A/34/635/Add.3 الذي أوصت اللجنة في الفقرتين ١١ و ١٢ منه بأن تعتمد الجمعية مشروع قرار واحد ومشروع مقرر واحد وقد اعتمدتهما اللجنة الثانية دون تصويت .

Digitized by UNOG Library

إعمالا للمادة ٦٦ من النظام الداخلي تقرر عدم مناقشة تقارير اللجنة الثانية .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : ان مواقف الوفود فيما يتعلق بالتوصيات الواردة في تقرير اللجنة الثالثة المرفوع الى الجمعية العامة انعكست في محاضر اللجنة ذات الصلة .

هل لي أن أذكّر الأعضاء بالمقرر الذى اتخذته الجمعية العامة في اجتماعها الرابع في ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٧٩ وهو :

" حينما يتم بحث مشروع قرار في اللجنة المعنية وفي جلسة الجمعية العامة ، فان الوفد ينبغي أن يعلل تصويته مرة واحدة فقط كلما أمكن ذلك ، سواء في اللجنة أو في جلسة الجمعية العامة ، ما لم يكن تصويت الوفد مختلفا في الجلسة العامة عنه في اللجنة ".
(A/34/PV.4 page 151)

وكما يدرك الأعضاء ، فان التوصيات والمقررات قد تم اتخاذها بعد سلسلة من المشاورات المطوّلة والعصيبة بين كافة أعضاء الأمم المتحدة . وأتيحت الفرصة للممثلين لكي يعللوا مواقفهم أو تحفظاتهم في اللجنة ، وهذا ما قد انعكس في المحاضر الموجزة للجنة . فهل لي أن أناشد أولئك الذين أدرجوا أسماءهم في القائمة أن يتوخوا الايجاز بقدر الامكان ، وذلك بالنظر الى الوقت المحدود المتاح لنا .

ان تقارير اللجنة الخامسة تحت البند ٥٦ من جدول الأعمال ، بعنوان " مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية " ليس متاحا بعد بكافة اللغات ، وعلى هذا ، فان الجمعية سوف تبحث البند ٥٦ بعد ظهر اليوم .

ان الجمعية سوف تتخذ مقررا بشأن مشروع القرار الذى أوصت به اللجنة في الفقرة ٣٨ من تقريرها الوارد في الوثيقة A/34/837 .

مشروع القرار الأول ، بعنوان " التلوث البحرى " قد اعتمدته اللجنة الثانية دون تصويت . فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تعتمد مشروع القرار الأول ؟

اعتمد مشروع القرار الأول (قرار ٣٤/١٨٣)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أطرح الآن للتصويت مشروع القرار الثاني بعنوان " خطة العمل لمكافحة التصحر " .

Digitized by UNOG Library

وقد طلب اجراء تصويت مسجل .

أجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، الجزائر ، أنغولا ، الارجنتين ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بلغاريا ، بورما ، بوروندى ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الرأس الأخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، جيبوتي ، الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، مصر ، السلفادور ، اثيوبيا ، فيجي ، غابون ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، غانا ، اليونان ، غرينادا ، غواتيمالا ، غينيا ، غينيا — بيساو ، غيانا ، هايتي ، هندوراس ، هنغاريا ، الهند ، اندونيسيا ، العراق ، اسرائيل ، ساحل العاج ، جامايكا ، الأردن ، كينيا ، الكويت ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، لبنان ، ليسوتو ، ليبريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، ملاوى ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، نيبال ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، باراغواى ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، ساموا ، سان تومي وبرينسيبي ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سيراليون ، سنغافورة ، الصومال ، سرى لانكا ، السودان ، سورينام ، سوازيلند ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، أوغندا ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الامارات العربية المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، فولتا العليا ، أوروغواى ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا .

Digitized by UNOG Library

المعارضون : لا أحد .

الممتنعون : استراليا ، النمسا ، بلجيكا ، كندا ، الدانمرك ، فنلندا ، فرنسا ، جمهورية المانيا الاتحادية ، ايسلندا ، ايرلندا ، ايطاليا ، اليابان ، لكسمبرغ ، هولندا ، نيوزيلندا ، النرويج ، البرتغال ، اسبانيا ، السويد ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الامريكية .

اعتمد مشروع القرار الثاني بأغلبية ١٢٠ صوتا مقابل لاشيء وامتناع ٢١ عن التصويت (قرار ٣٤/١٨٤) .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : ننتقل الآن الى مشروع القرار الثالث بعنوان " خطة عمل لمكافحة التصحر : اعادة تعمير وتحسين فتح جلون " . وقد اعتمدت اللجنة الثانية هذا المشروع دون تصويت .

فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اعتماد مشروع القرار الثالث ؟

اعتمد مشروع القرار الثالث (قرار ٣٤/١٨٥)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : مشروع القرار الرابع بعنوان " التعاون في ميدان البيئة فيما يتعلق بالموارد الطبيعية التي تتقاسمها دولتان أو أكثر " .

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تعتمد هذا المشروع ؟

اعتمد مشروع القرار الرابع (قرار ٣٤/١٨٦)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : ننتقل الآن الى مشروع القرار الخامس بعنوان " تنفيذ خطة العمل لمكافحة التصحر في المنطقة السودانية الساحلية " .

ان اللجنة الثانية قد اعتمدته دون تصويت ، فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تعتمد مشروع القرار الخامس ؟

اعتمد مشروع القرار الخامس (قرار ٣٤/١٨٧)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أخيرا ، مشروع القرار السادس بعنوان "التعاون الدولي في ميدان البيئة ، وقد اعتمدته اللجنة الثانية دون تصويت .

Digitized by UNOG Library

فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تعتمد مشروع القرار السادس ؟

اعتمد مشروع القرار السادس (قرار ٣٤/١٨٨)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أعطي الكلمة الآن لأولئك الأعضاء الذين يرغبون في تعليل تصويتهم بعد التصويت .

السيد أكتان (تركيا) (الكلمة بالفرنسية) : ان المبادرة التي قام بها مجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة بالنسبة للحفاظ والاستغلال المتّسق للموارد الطبيعية التي تتقاسمها دولتان أو أكثر . هذه المبادرة تعتبرها تركيا سابقة لأوانها . وحيث أن كل مورد من الموارد الطبيعية له خصائصه التاريخية والاجتماعية والجغرافية والهيدرولوجية ، فان القانون المتعلق بهذا الموضوع لا زال في مرحلة الاعداد . لهذا فان وفد تركيا يرى ان العمل الذى تم في اطار برنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة يخشى أن يؤثر على الأعمال التي تم انجازها حول بعض جوانب هذا الموضوع من قبل أجهزة مختصة على مستوى عال ، مثل لجنة القانون الدولي والتي يعلم الجميع أنها بصدد متابعة وضع القانون المتعلق باستخدام المجارى المائية الدولية لأغراض أخرى غير الملاحة وتتعلق بالتطوير التدريجي وتدوين هذا القانون .

ان وفد تركيا قد أوضح مرارا أنه اذا ما أردنا للمجتمع الدولي أن يحسم بصورة فعالة القضايا المتعددة التي تسببها الموارد الطبيعية التي تتقاسمها دولتان أو أكثر لابد من تدوين وتطوير مبادئ القانون الدولي بصورة تدريجية في هذا الصدد ، ووضع الاجراءات التي تنظم عملية التطبيق .

ان وفد بلادى قد ألحّ دائما خلال صياغة هذه المبادئ على ضرورة تعريف الموارد الطبيعية المشتركة ، وضرورة الأخذ بعين الاعتبار القواعد العامة للقانون الحالي المتعلق بهذا الشأن ، وضرورة دراسة المعاهدات وممارسات الدول في مجال الملاحة والتلوث والرى وانتاج الطاقة والصرف . ان صياغة هذه المبادئ واعتمادها لابد وأن تتوفر لها كل هذه الشروط والا فانها لن تحقق الغرض الذى نسعى اليه .

Digitized by UNOG Library

ان مشروع القرار الذى اعتمدته اللجنة الثانية كما ورد في الوثيقـــة A/C.2/34/L.24/Rev.2 المطروح امام الجمعية العامة الان لبحثه واقراره . قد برر موقف بلادى تمام التبرير . اولا لان مشروع القرار المذكور يؤكد على مبدأ السيادة الكاملة والدائمة لكل دولة على مواردها الطبيعية دون لبس او ابهام . ثانيا ، فان مشروع القرار يعترف تماما بقدرة الدول على التوصل بحرية الى عقد اتفاقات من أجل تقديم الحلول المحددة آخذا في الاعتبار الظروف الخاصة ، وخصوصية المصادر الطبيعية المشتركة بين اكثر من دولة ، ثالثا ، ان اللجنة الثانية في الفقرة الثانية من منطوق القرار لم تشـأ ان ترفعه الى الجمعية العامة لاعتماده ، ولكنها وعلى علم تام بالامور احاطت علما فقط بمشـــروع المبادئ بصفته مبادئ توجيهية في مجال الحفاظ والاستخدام الملائم للموارد الطبيعية التي تشارك فيها اكثر من دولة . ومن حيث الاجراءات والممارسة المتبعة في اطار الامم المتحدة ، فان وفدنـا يرى ان مصطلح " وتوصيات " في الفقرة الثانية من المنطوق قد تم ادراجه في النص لابراز حقيقـــة ان المبادئ المذكورة لن يكون لها اى اثر قانوني الزامي . رابعا ، ومع الادراك الكامل لحقيقة انه لم يكن في المستطاع بأية حال من الاحوال القضاء على أوجه عدم المساواة الطبيعية بين الـــدول في مجال الموارد الطبيعية ، أو التقليل من اهمية مبدأ السيادة الوطنية على الموارد الطبيعيـــة للدولة ، فان اللجنة اكتفت بأن تؤكد على التعاون بين الدول في مجال استخدام الموارد بحسـن النية ، وفي روح من حسن الجوار .

وفي ضوء ما تقدم ، فان وفد تركيا قد صوت مؤيدا لمشروع القـــرار A/C.2/34/L.24/Rev.2 في اللجنة الثانية ، وهو الذى ورد في الوثيقـــة A/34/837 ، وشاركنا في توافق الاراء الذى جرى لتوه في الجمعيـــة .

وبهذه المناسبة فان وفد بلادى يود مرة أخرى ان يعيد تأكيده على ان الاستخدام الفعال ، والمنصف ، والامثل والرشيد لمورد طبيعي ، ليس بالضرورة من الامور التي لا تتفق والحفاظ علـــى مصالح الدول التي تشارك في نفس الموارد . اننا ايضا نعتقد انه من الامور الاساسية ان كـلا من القرار او مشروع المبادئ المرفق به لا يمكن تفسيرهما على اساس انهما يقصران حقوق استخدام الدول على مواردها الطبيعية ، أو على حق الدول النامية في التنمية .

Digitized by UNOG Library

السيد هانكي (كندا) (الكلمة بالانكليزية) : ان كندا قد شاركت في توافق الاراء الذى تم بشأن ما كان يسمى بمشروع القرار الوارد في الوثيقة A/C.2/34/L.24/Rev.2 حول التعاون في مجال البيئة فيما يتعلق بالموارد الطبيعية التي تشارك فيها دولتان او اكثر . وبينما نعرب عن اسفنا لان الجمعية العامة لم تر من المناسب ان تعطي تأييدا اقوى لتلك المبادئ ، فانه من الامور المشجعة ان تطالب الدول بأن تستخدم هذه المبادئ على اساس انها خطوط توجيهية وتوصيات في صيغ المعاهدات الثنائية ومتعددة الاطراف .

اننا نأمل في ان الدول الاعضاء سوف تستجيب الى توجيهات الجمعية العامة ، وان استخدام هذه المبادئ سوف يساعد على تطوير القانون الدولي في هذا المجال .

ان كندا تؤيد مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/C.2/34/L.77 - وهو الان مشروع القرار السادس - حول التعاون الدولي في مجال البيئة ، ونود ان نسجل وجهة نظرنا . ان الفقرة السابعة من منطوق مشروع القرار لم تصور اى تغيير في التوازن الحالي فيما بين البرامج العالمية والاقليمية في اطار برنامج الامم المتحدة للبيئة . اننا نفهم ان الاشارة في هذه الفقرة الى المقررات ذات الصلة لمجلس المحافظين تنطبق بصفة خاصة على الفقرة السابعة من المقرر ٧/٣ في الدورة السابعة لمجلس المحافظين لبرنامج الامم المتحدة الانمائي الذى اقام معايير متوازنة لترشيد تطوير برنامج الامم المتحدة للبيئة ، وفي نفس الوقت ، يعترف بالمسؤوليات الفريدة للمنظمة . ومع ذلك فاننا نعتقد ان فعالية برنامج الامم المتحدة للبيئة ستعزز أساسا عن طريق قدرته على تنشيط وتنسيق الجهود العالمية والاقليمية في اطار ما يبذله المجتمع الدولي ككل .

السيد فيلوسو (البرازيل) (الكلمة بالانكليزية) : ان وفد البرازيل قد انضم الى توافق الاراء الذى تم بشأن مشروع القرار بعنوان " التعاون في مجال البيئة فيما يتعلق بالموارد الطبيعية التي تشارك فيها دولتان او اكثر ". كما صوتنا تأييدا للنص الوارد في الوثيقة A/C.2/34/L.24/Rev.2 المعدل في اللجنة الثانية . ولعل الجمعية تذكر انه بناء على مبادرة من وفد بلادى ادخل تعديل على الفقرة الثانية من المنطوق ، من أجل ان تقصر الجمعية العامة نفسها على ان تحاط علما بهذه المجموعة من المبادئ بدلا من اعتمادها .

Digitized by UNOG Library

ان الاقتراح المقدم من وفد بلادى الذى وافقت عليه اللجنة الثانية ، استهدف ازالة الصعوبة الرئيسية المتبقية في النص خصوصا بعد الروح البناءة التي ابداها مقدمو المشروع في مرحلة المشاورات غير الرسمية . ان موقفنا يرتبط الى حد كبير ، بامكانية التوصل الى توافق الاراء حول هذا النص الذى يعكس المستوى المناسب من التعاون في هذا المجال في المرحلة الحالية . بالرغم من حقيقة ان هناك بعض الصعوبات مازالت قائمة ، بالتحديد في الفقرتين الثانية والخامسة من الديباجة ، وفي الفقرة الثالثة من المنطوق . وفي نفس الوقت ، فان وفد بلادى يؤكد مرة أخرى ان موقفنا حول المسائل الجوهرية المتعلقة باستخدام الموارد الطبيعية التي تشارك فيها دولتان او اكثر لم يتغير ، كما اننا نتحفظ فيما يتعلق بمشروع " المبادئ " كما ذكرنا ذلك في مناسبات اخرى .

السيد بودنز هوسانغ (هولندا) (الكلمة بالانكليزية) : ان وفد هولندا قد شارك في توافق الاراء حول القرار الرابع الوارد في الوثيقة A/34/937 . ان وفدنا يود أن يسجل خيبة امله ازاء حقيقة ان النص الاصلي لمشروع القرار الذى قمنا بتبنيه ، قد تم تغييره بصورة صارخة خلال التصويت على التعديلات في اللجنة الثانية . ان وفدى ليأسف لانه بهذه الطريقة لم تتمكن الجمعية العامة من اعتماد مشروع المبادئ الخمسة عشرة ، ولكننا نود ان نشير الى حقيقة ان الجمعية العامة قررت الان ان تطلب من جميع الدول ان تستخدم هذه المبادئ باعتبارها خطوطا توجيهية وتوصيات في صيغ الاتفاقات الثنائية ومتعددة الاطراف فيما يتعلق بالموارد الطبيعية التي تشارك فيها دولتان او اكثر ، على اساس من حسن النية وبروح من حسن الجوار ، ومثل هذه الطريقة يمكن تجنب التأثير بشكل ضار على التنمية ، بل تعزيزها وتعزيز مصالح جميع البلدان ، وبصفة خاصة البلدان النامية . ان وفد بلادى لديه وطيد الامل في ان يكون في امكان الجمعية العامة في دورة مقبلة ان تعتمد هذه المبادئ .

Digitized by UNOG Library

ان الوفد الهولندى قد انضم أيضا الى اتفاق الرأى بشأن مشروع القرار السادس الوارد في نفس الوثيقة ، ويود أن يسجل خيبة أمله في أن مقدمي مشروع القرار لم يكن في امكانهم أن يدرجوا في النص عددا من الأفكار التي تقدمت بها مختلف الوفود أثناء المناقشة بما في ذلك وفدنا . ان وفدنا يعرب عن أسفه بصفة خاصة لحقيقة أن مشروع هذا القرار الطموح الخاص ببرنامج الامم المتحدة للبيئة والذى يقدم خطوطا توجيهية هامة من الجمعية العامة لعمل مجلس محافظي برنامج الأمم المتحدة للبيئة في العام القادم ، لم يتح توجيهات صريحة بصورة كافية بالنسبة لدور مجلس المحافظين في وضع وثائق تتعلق بادراج العوامل البيئية في العملية الانمائية خلال عقد الانماء الثالث .

ان وفد بلادى يحدوه الأمل في أن مجلس المحافظين — رغما عن ذلك — سوف يعطي الأولوية اللازمة لمعطياته في بحث وتنفيذ الاستراتيجية الدولية الانمائية الجديدة .

السيد هريرة فيفاس (الأرجنتين) (الكلمة بالاسبانية) : ان وفد الأرجنتين قد اشترك في اتفاق الرأى الذى تم بالنسبة لاعتماد القرار الرابع الوارد في الفقرة ٣٨ من الوثيقة A/34/837 ، والمعنون "التعاون في مجال البيئة بشأن الموارد الطبيعية التي تشارك فيها دولتان او أكثر" لأن هذا القرار لا يتضمن أى مبدأ أو نص يتعارض مع سياساتنا في هذا المجال .

وتمشيا مع ما أعلنه وفد باكستان في اللجنة الثانية في اجتماعها السابع والخمسين باسم مقدمي المشروع الوارد في الوثيقة A/C.2/34/L.24/Rev.2 عند تقديم هذا المشروع ، فقد كنا نفضل أن تتبنى الجمعية العامة مشروع المبادئ الوارد في الفقرة الثانية من منطوق القرار الذى اعتمدناه تـوا . وعلاوة على ذلك ، فقد كانت هذه توصية مجلس محافظي برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، وتوصية الأمين العام في الفقرة ١٢ (ب) من تقريره الوارد في الوثيقة A/34/557 .

ورغما عن ذلك ، يود وفد بلادى أن يشير الى أن هذا القرار يتضمن عناصر ايجابية تشكل تقدما في تطور القانون الدولي تمشيا مع مبادئ ميثاق الامم المتحدة . ان الفقرة الثالثة من المنطوق بصفة خاصة ، اذ تطلب من جميع الدول أن تستخدم هذه المبادئ كخطوط توجيهية

Digitized by UNOG Library

وتوصيات في صياغة اتفاقيات متصلة بالموارد الطبيعية التي تشارك فيها دولتان أو أكثر، سوف تؤدى بطريقة ملحوظة الى ضمان تطبيق هذه المبادئ وتحويلها الى قواعد ملزمة من خلال ادراجها في اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف.

وبطبيعة الحال، فان بعض المبادئ الخمسة عشر ملزمة فعلا، لأنها قواعد معترف بها في القانون الدولي، كما نص على ذلك صراحة في الفقرة الثانية من المنطوق.

السيد جوداهل (السويد) (الكلمة بالانكليزية): ان وفد بلادى قد شارك في اتفاق الرأى بشأن القرار الرابع من الوثيقة A/34/837 المعنون "التعاون في مجال البيئة بالنسبة للموارد الطبيعية التي تشارك فيها دولتان أو أكثر"، ومع ذلك فاننا نعرب عن أسفنا، لأننا الآن باعتمادنا لقرار يحيط علما بمشروع المبادئ، لم نتحرك عن النقطة التي كنا عندها في العام الماضي. وهذا يعني أننا قد فقدنا عاما في العمل الجارى في المجال الهام للقانون الدولي المتعلق بالبيئة، وهو مجال لا زال يحتاج لبذل الكثير من الجهد.

اننا نأسف، أيضا لأن حكومات قليلة جدا هي التي كان لديها الوقت للدراسة وتقديم تعليقاتها بشأن المبادئ الخمسة عشر ردا على المذكرة التي وزعها المدير التنفيذى لبرنامج الامم المتحدة للبيئة في نيسان/ابريل من هذا العام. ولا يسعنا الا أن نعرب عن أملنا في أن المناقشات المستفيضة التي دارت بشأن هذا الموضوع في الدورة الماضية وكذلك في الدورة الحالية للجمعية العامة، من شأنها أن تجعل مزيدا من الحكومات تدرك أهمية هذا الموضوع وتوليه الاهتمام اللازم. كما يحدونا الأمل أيضا في انه خلال العام القادم، ستدرس الحكومات هذه المبادئ وتطبقها في اتفاقياتها ومعاهداتها التي تتفاوض بشأنها وتبرمها مع البلدان المجاورة.

وكما أشرنا الى ذلك حينما تم تقديم مشروع القرار أصلا في اللجنة الثانية، فان المبادئ تشكل أسسا ارشادية وموصى بها للتفاوض بين الدول في الاعداد لتلك المعاهدات والاتفاقيات. كما أنها تشكل أيضا اسهاما له أهميته في عملية ابرام المعاهدة، ويمكن استخدامها وجعلها ملزمة قانونا اذا ما قررت البلدان ذلك. وهكذا فان نمط التطبيق سوف يشكل ما يمكن أن يخدم على المدى الطويل هدف التوصل الى ايجاد قانون دولي متعلق بالبيئة. وسواء اعتمدنا هذه

Digitized by UNOG Library

المبادئ أو لم نعتمدها ، أو حتى احطنا علما بها ، فان المحك النهائي لهذه المبادئ سيكون على مستوى الحكومات في ابرامها لاتفاقات او معاهدات او اتفاقيات ثنائية او متعددة الاطراف .

واننا ليحدونا الأمل في أن تتمكن الحكومات خلال الاعوام المقبلة من استخدام هذه المبادئ عملا ، مع الاعتراف بفائدتها وقيمتها ، وبالتالي ، ستكون الجمعية العامة في وضع يسمح لها باعتماد هذه المبادئ في نهاية المطاف .

السيد ووركيو (اثيوبيا) (الكلمة بالانكليزية) : ان وفد بلادى ليشعر مخلصا بأن الجمعية العامة قد اتخذت قرارا أكثر واقعية بشأن القضية المتعلقة بالموارد الطبيعية التي تشارك فيها دولتان أو أكثر. وانه لمن الحكمة أن الجمعية العامة قد امتنعت عن الخوض في ميدان يثير الكثير من المنازعات. وفي رأينا ، ان هدف حماية الموارد الطبيعية التي تشارك فيها دولتان او اكثر، يمكن ان يكون اكثر تقدما اذا ما ترك لتلك الدول ان تحل مشاكلها بروح حسن الجوار دون أى انتهاك لسيادتها على مواردها الطبيعية . وفي رأينا أيضا أن هذا الحل السلمي ، اكثر فاعلية من أى حل يفرضه قرار. ولقد عبرت اثيوبيا دوما عن رغبتها وحسن نيتها في ان تتعاون مع جيرانها على أساس العدالة والمساواة .

ورغم ان وفد بلادى قد اشترك في اتفاق الرأى ، ولكن للاسف لا تزال هناك بعض الصعوبة بالنسبة للفقرة الثالثة من المنطوق . ولذلك ، سنواصل الابقاء على موقفنا بالنسبة لجوهر القضية .

Digitized by UNOG Library

السيد بونسيه (فرنسا) (الكلمة بالفرنسية) : يود وفد بلادى أن يشير فقط الى انه في الفقرة ١٨ من الوثيقة A/34/837 لم يدرج اسمنا في قائمة الدول التي أدلت ببيانات لتعليل تصويتها حول مشروع القرار ، كما عدل ، الوارد في الوثيقة A/C.2/34/L.24/Rev.2 ، ان وفدى يطلب اجراء التصحيح اللازم .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : لقد أخذنا علما بالملاحظة التي تقدم بها مندوب فرنسا وسوف يجرى التصحيح اللازم .

لقد انتهت الجمعية بذلك من دراسة البند ٦٠ من جدول الأعمال .

مواصلة نظر البند ١٦ من جدول الاعمال

انتخاب لمل الشواغر في الهيئات الفرعية

(ب) انتخاب تسعة عشر عضوا لمجلس ادارة برنامج الامم المتحدة للبيئة

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : ان الجمعية العامة سوف تشرع الآن في انتخاب تسعة عشر عضوا لمجلس ادارة برنامج الامم المتحدة للبيئة ليحلوا محل الذين تنتهي مدة ولايتهم في ٣١ كانون الاول /ديسمبر ١٩٧٩ .

ان الدول التسع عشرة التي انتهت ولايتها هي : الارجنتين ، بلغاريا ، بنغلاديش ، كندا ، تشاد ، الصين ، فرنسا ، غانا ، غواتيمالا ، اندونيسيا ، ساحل العاج ، جامايكا ، النرويج ، الفلبين ، السنغال ، اسبانيا ، الجمهورية العربية السورية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، ويوغوسلافيا .

ان هؤلاء الاعضاء يمكن اعادة انتخابهم مباشرة .

أود أن اذكر الاعضاء انه بعد أول كانون الثاني /يناير ١٩٨٠ ان الدول الاعضاء التالية ستبقى أعضاء في مجلس الادارة : الجزائر ، استراليا ، النمسا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بوروندى ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، كولومبيا ، الدانمرك ، الجمهورية الاتحادية الالمانية ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، غينيا ، الهند ، ايران ، العراق ، ايطاليا ، اليابان ، كينيا ،

Digitized by UNOG Library

الكويت ، ليبيريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، ملاوى ، ماليزيا ، المكسيك ، هولندا ، باكستان ، بنما ، رومانيا ، تايلاند ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، أوغندا ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الامريكية ، أوروغواى ، فنزويلا وزائير .

ولهذا فان هؤلاء الاعضاء الـ ٣٩ غير مؤهلين للانتخاب .

بموجب المادة ٩٢ من النظام الداخلي ، فان كل الانتخابات يجب أن تجرى بالاقتراع السرى ولن يكون هناك بالتالي تسمية . اسمحوا لي ، مع ذلك ، أن أذكر بتوصيات المكتب التي وافقت عليها الجمعية العامة في جلستها العامة الرابعة التي عقدت في ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٧٩ .

" يوصي المكتب الجمعية العامة بأن تصبح ممارسة الاستغناء عن اجراء الاقتراع السرى لانتخابات أعضاء الهيئات الفرعية حين يتفق عدد المرشحين مع عدد المقاعد الواجب ملؤها ... ما لم يطلب أحد الوفود صراحة التصويت على انتخاب ما " .

أود أن أعلن أن رؤساء المجموعات الاقليمية قد أخبروني بالترشيحات التالية :

لخمسة أعضاء من افريقيا : اثيوبيا ، غابون ، موريتانيا ، سيراليون ، والسودان .

وللخمسة مقاعد الخاصة بآسيا : بنغلاديش ، الصين ، اندونيسيا ، العربية السعودية ، والامارات العربية المتحدة .

والعضوين من أوروبا الغربية : بلغاريا ، ويوغوسلافيا .

وللثلاثة مقاعد الخاصة بأمريكا اللاتينية : الارجنتين ، شيلي ، وبيرو .

وللأربعة مقاعد الخاصة بأوروبا الغربية وغيرها من الدول : بلجيكا ، فرنسا ، نيوزيلندا ، أسبانيا ، والسويد .

ان هذا يعني أن هناك مرشحا اضافيا في المجموعة الاخيرة ، وهي بالتحديد ، مجموعة اوروبا الغربية والدول الاخرى .

حيث ان عدد المرشحين من افريقيا ، وآسيا ، وأوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية مطابق لعدد المقاعد المطلوب شغلها في تلك المجموعات ، أعلن ان هؤلاء المرشحين قد انتخبوا كاعضاء في مجلس ادارة برنامج الامم المتحدة للبيئة لفترة ثلاث سنوات تبدأ من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٠ .

Digitized by UNOG Library

وبالنظر للاربعة مقاعد المطلوب شغلها من اوروبا الغربية والدول الاخرى ، هناك خمسة مرشحين . ولهذا السبب ، فان الجمعية سوف تجرى اقتراعا لتلك المجموعة .

طبقا للممارسات المعمول بها ، فان العدد المطلوب من المرشحين الذى يحصل على أكبر عدد من الاصواب لا يقل عن الاغلبية سوف يعتبر قد تم انتخابه . واذا حصل المقعد الاخير على عدد متساو من الاصوات ، فسوف يجرى اقتراع مقيد بين هؤلاء المرشحين الذين حصلوا على عدد متساو من الاصوات .

هل لي أن اعتبر أن الجمعية العامة توافق على هذا الاجراء ؟

وقد تقرر ذلك .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : سوف توزع الآن بطاقات الاقتراع . اسمحوا لي أن اطلب من أعضاء الجمعية استخدام بطاقات الاقتراع هذه فقط وكتابة أسماء البلدان التي يرغبون في التصويت لصالحها . وان بطاقات الاقتراع توضح عدد الاعضاء المطلوب انتخابهم . وان بطاقات الاقتراع التي تتضمن أكثر من هذا العدد سوف تعتبر باطلة . ان المرشحين للأربعة مقاعد من أوروبا الغربية والدول الاخرى هم : بلجيكا ، فرنسا ، نيوزيلندا ، اسبانيا ، والسويد .

وبدعوة من الرئيس تولى السيد فيدال (الجمهورية الدومينيكية) والسيد زيمي (المغرب) فرز الاصوات .

أجرى تصويت بالاقتراع السرى .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : اقترح أن توقف الجلسة الآن بينما يتم تعداد بطاقات الاقتراع .

Digitized by UNOG Library

اوقفت الجلسة الساعة ١٢/٥٥ واستؤنفت الساعة ١٣/٣٠

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : نتيجة التصويت الخاص بالانتخابات لشغل خمسة مقاعد من دول اوروبا الغربية ودول اخرى لمجلس ادارة برنامج الامم المتحدة للبيئة هي كما يلي :

عدد بطاقات الاقتراع	١٤٥
عدد البطاقات الباطلة	لا شيء
عدد البطاقات الصحيحة	١٤٥
الممتنعون عن التصويت	لا شيء
عدد الذين ادلوا بأصواتهم	١٤٥
الاغلبية المطلوبة	٧٣
عدد الاصوات التي حصل عليها كل من	
السويد	١٢٢
بلجيكا	١١٨
نيوزيلندا	١١٢
فرنسا	١٠٣
اسبانيا	١٠٠

البلدان التالية وقد حصلت على الاغلبية المطلوبة ، تم انتخابها اعضاء في مجلس ادارة برنامج الامم المتحدة للبيئة لمدة ثلاث سنوات تبدأ أول كانون الثاني/يناير ١٩٨٠ : السويد ، بلجيكا ، نيوزيلندا ، فرنسا ، اسبانيا .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : اود أن اهنئ البلدان التي تم انتخابها اعضاء في مجلس ادارة برنامج الامم المتحدة للبيئة واشكر فارزي الاصوات لمساعدتهم في اجراء هذا الانتخاب .

وبهذا نكون قد فرغنا من نظر البند ١٦ (ب) من جدول الاعمال .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٣٥

Digitized by UNOG Library